الأحد 2 آذار 2025 العدد 18 Sun . 3 . Mar . 2025 issue No. 18

مجلس النواب
ملحق شهري يصدر عن الدائرة الاعلامية
بالتعاون مع جريدة « الصباح »

بجهود استثنائية..

مجلس النواب يصادق على قوانين «العفو العام» و «الأحوال الشخصية» و «إعادة العقارات»

اقرأ في صفحات ملحق مجلس النواب

بغداد تستضيف اجتماعات اللجنة الدائمة للشؤون السياسيَّة للجمعيَّة البرلمانيَّة الآسيويَّة
02

نائب رئيس مجلس النواب د. شاخه وان عبدالله يحضر في نيويورك انطلاق أعمال جلسة الاستماع البرلمانية
03

الماليَّة النيابيَّة: تعديلات على قانون الموازنة لضمان الشفافيَّة وحلّ الخلافات الماليَّة
04-05

لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادية تناقش تقرير البرنامج الحكومي (الثالث) وقياس أثره في الواقع
07

برعاية رئيس مجلس النواب د. محمود المشهداني

بغداد تستضيف اجتماعات اللجنة الدائمة للشؤون السياسيَّة للجمعيَّة البرلمانيَّة الآسيويَّة

بسام بولص

برعاية رئيس مجلس النواب العراقي الدكتور محمود المشهداني، عقدت اللجنة الدائمة للشؤون السياسية للجمعية البرلمانية الأسيوية اجتماعها الدوري في بغداد بتاريخ 11 كانون الثاني الماضي، بمشاركة ممثلين عن 14 دولة.

واستهل الاجتماع بكلمة لرئيس مجلس النواب ألقاها نيابة عنه نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية النائب جبار الكناني، أوضح أن الوضع الراهن يشهد مرحلة خطيرة وحسّاسة تعصف بالشرق الأوسط، من خلال تجاهل المبادئ والمفاهيم الأساسية للمواثيق والأعراف الدولية مثل السيادة والسلامة الإقليمية وحق تقرير المصير والعيش بكرامة، وانتهاك القوانين الإنسانية والقانون الدولي الإنساني ومسؤولية الحماية والتعاون المتعدد وقوانين الحرب وسط نظام دولي مبهم قائم على ازدواجية المعايير والمصالح، ويفتقر إلى توفير الحماية الدولية والعدالة وصولاً إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، مشدداً على ضرورة العمل بجدية بهدف إصلاح المنظومة الدولية وإعادة النظر بفعاليتها بما يخدم مصلحة الأجيال القادمة ويحقق أهداف التنمية المستدامة.

وأضاف نائب رئيس اللجنة، «ما يحدث في فلسطين من مجازر وإبادة جماعية يرتكبها الكيان الصهيوني الغاشم بحقّ المدنيين الأبرياء يعدُّ سابقة خطيرة لا مثيل لها في العصر الحديث»، مبيناً أن قتل آلاف الأطفال والنساء وقصف المستشفيات وملاجئ النازحين وقطع المساعدات الإنسانية وقتل موظفي الإغاثة والتجويع الجماعي المتعمّد، مناظر يندى لها جبين الإنسانية ويجعلنا أمام مسؤولية إنسانية كبيرة، بالإضافة إلى العدوان على لبنان الحبيبة وتدمير المباني وقتل الأبرياء العزّل والتفنّن بجرائم الحرب بتنفيذ التفجيرات وتهجير المدنيين من الأطفال والنساء، مشيراً إلى أن توغُّل الكيان الصهيوني في الجولان السورية ينذر بتهديد خطير قد يُغرق المنطقة في صراعات وساحات حرب قد تحرق الأخضر واليابس إذا لم يتم إيقاف العدوان الوحشي بصورة فورية لا تقبل المساومة كمحاولة لإرساء قواعد السلام الدولي.

وتابع الكناني أن العراق حكومة وشعباً بكلّ مكوناته وأطيافه وتوجيهات مرجعيته الدينية العليا، يؤكد موقفه الثابت لدعم الشعبين الفلسطيني واللبناني وتقديم أقصى ما يمكن من دعم مادي ومعنوي، داعياً المجتمع الدولي ومؤسساته القانونية والمنظمات الدولية للعمل الجدّي والفعّال لوقف الحرب الفوري على غزة وكبح جماح العدوان الصهيوني الغاشم وتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية المُلزم بعدم شرعية الوجود الصهيوني على الأراضي الفلسطينية وإحباط مخططاته الخبيثة والتي تهدف إلى تقسيم المنطقة.

وفي ما يتعلق بالوضع في سوريا، أوضح النائب الكناني أن العراق يجدد حرصه على سلامة الأراضي السورية وحق تقرير المصير للشعب السوري ووحدة أراضيه وحفظ مقدساته واستقلاله بعيداً عن التدخلات الخارجية بما يحقق الاستقرار والازدهار والعيش بكرامة بعيداً عن التطرُّف والعنف وتمزيق الصف السوري.

ولفت الكناني إلى أن العراق اليوم يعدُّ محور التقاء وتعاون وسلام وبناء وتنمية وازدهار، وأحرز تقدماً بخطوات كبيرة لتحقيق الأمن والانتصار على الإرهاب وإعادة الحياة إلى المدن المدمَّرة من خلال خطط شاملة للبناء والإعمار والتنمية وتنفيذ مشاريع عمرانية واقتصادية وتنموية كبيرة، مبيناً سعي العراق إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة أن السلطة التشريعية تعمل جنباً إلى جنب مع السلطة التنفيذية وتدعم جهود الحكومة العراقية في استكمال برنامجها الحكومي وتُثني على الجهود التي يبذلها دولة رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني للحفاظ على أمن واستقرار ووحدة العراق من خلال سياسة خارجية ناجحة ومعتدلة.

وعلى هامش الاجتماع، أعرب الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية السيد محمد رضا مجيدي عن إدانة الجمعية لما تقوم به القوات الصهيونية الغاشمة على غزة، فيما قدم التعازي لدول كوريا الجنوبية وأذربيجان بعد الحوادث الأخيرة التي تعرّضتا لها.

من جهته، أثنى ممثل رئيس الجمعية البرلمانية الآسيوية رئيس وفد أذربيجان على الجهود الرامية إلى تخفيف التوتر في المنطقة، وإيجاد حلول مناسب للقضية الفلسطينية من خلال دعم حلّ الدولتين، لافتاً إلى متابعة التطورات في سوريا والتأكيد على وحدة وسلامة أراضيها كما دعا إلى تكاتف دولي وإقليمي لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه عالمنا وتهدد سلامة أراضينا وأبنائنا، وتأكيده على مبادئ المسؤولية المشتركة والعادلة بين الدول نحو عالم أكثر استقراراً وعدالة تتوافر فيه فرص التنمية لشعوب العالم كافة.

وفي ذات الاجتماع، ركزت كلمات الوفود المشاركة على ضرورة دعم السلام في المنطقة وتفعيل الدبلوماسية البرلمانية، والإشارة إلى أن القارة الآسيوية تشهد العديد من الأزمات والتحديات التي تتطلب التعاون لتجاوزها إضافة إلى أهمية دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، واحترام القوانين الدولية، والتعايش السلمي مع توجيه الانتباه إلى خروق الكيان الصهيوني للقوانين الدولية في غزة ولبنان وسوريا، ودعم سوريا واحترام خيارات شعبها وجهود إعادة البناء والاستقرار، كما لفت المشاركون إلى أن المنطقة تعيش ظروفاً صعبة مما يستدعي زيادة التعاون وتضافر الجهود لبناء مستقبل مشرق للقارة، فضلاً عن دعم قرارات البرلمانات الآسيوية التي تصبُّ في مصلحة الشعوب مع تطوير العلاقات البرلمانية بين الدول، وبناء السلام في آسيا.

من جانب آخر، جرى تسليط الضوء على قضية التغيُّر المناخي وأهمية التعاون الدولي لمواجهتها والتخفيف من آثارها السلبية على الشعوب والاقتصاديات في المنطقة.

وأوضح المشاركون أن ما يمكن أن تحققه بلدان قارة آسيا على جميع الأصعدة سيما في الشؤون السياسية كونها من أكبر قارات العالم وأكثرها تنوعاً وتميزها بثروة بشرية هائلة وتنوع مناخي وجغرافي حيث تعدُّ أدوات تكاملية لها القدرة على إنتاج حكومات تُسهم في رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي وتؤمن بالقانون والقضاء وحماية الحقوق مدركة لسيادة الدول وعدم التدخل بالشؤون الداخلية.

وعلى صعيد متصل، عقدت لجنة فلسطين في الجمعية البرلمانية الآسيوية جلسة برئاسة رئيس الوفد الفلسطيني علي فيصل لمناقشة المقترحات والتوصيات المتعلقة بالقضية الفلسطينية وسبل التصدي للعدوان الصهيوني على غزة.

وشددت الوفود المشاركة على ضرورة إعادة اللاجئين الفلسطينيين وضمان حقوقهم في العيش الكريم، مع التأكيد على أهمية فتح قنوات مع الأمم المتحدة لدعم حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، والتطرق إلى الجرائم المرتكبة من قبل الاحتلال الصهيوني في غزة وتأثيرها السلبي في الأمن والسلام في المنطقة، ودعوتهم إلى توفير الحماية للشعب الفلسطيني وتعزيز دعمه مادياً ومعنوياً وفكّ الحصار، والسماح للمنظمات الإنسانية بإدخال المساعدات، وإعادة الإعمار.

بمقر الأمم المتحدة في نيويورك

نائب رئيس مجلس النواب د. شاخه وان عبدالله يحضر انطلاق أعمال جلسة الاستماع البرلمانية

جرجيس العطوان

حضر نائب رئيس مجلس النواب العراقي د. شاخه وان عبدالله أحمد، يوم الخميس (13 شباط 2025) انطلاق أعمال جلسة الاستماع البرلمانية داخل مقر الأمم المتحدة في الولايات المتحدة الأميركية – نيويورك، وذلك تلبية لدعوة من رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ورئيسة الاتحاد البرلماني الدولي.

وألقى د. شاخه وان عبدالله خلال الجلسة كلمة العراق، حيث شدد على أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، داعياً إلى تجديد الطاقة والإبداع والمعرفة والتكنولوجيا. و اتباع منهجيات متكاملة بين القطاعات، بدءاً من تمكين المرأة ودعم الشباب والتخطيط الوطني وبناء القدرات.

كما أكد على ضرورة تعزيز دور البرلمانات في هذه المرحلة الحساسة من خلال إقرار البروتوكولات الدولية وإصدار القرارات التي تدعم الشراكات بين الدول، وسبل الانضمام إلى الاتفاقيات التي تمنح الحكومات القوة والمساحة في عقد شراكات بين الدول المتعاونة.

كما أكد على أن مجلس النواب العراقي في دورته الحالية لديه سياسة مشتركة مع الحكومة الاتحادية، والبرنامج الحكومي الذي صوّت عليه مجلس النواب تضمن حزمة من المشاريع الخدمية والفرص الاستثمارية وإعادة البنى التحتية، ومواصلة الدعم لجهود مؤسسات الدولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء البلاد.

في اليوم التالي للاجتماع، تمت مناقشة قضايا مهمة مثل أزمة الديون وأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تحسين القطاع المالي على الصعيدين الوطني والعالمي.

لقاءات ثنائية على هامش الاجتماعات

على هامش الاجتماعات، عقد د. شاخه وان عبدالله سلسلة لقاءات مع عدد من الوفود البرلمانية، حيث تم التباحث حول القضايا السياسية والاقتصادية والإجراءات اللازمة لتعزيز التعاون بين العراق ودول أخرى. وشملت اللقاءات وفوداً من فرنسا، وألمانيا، وقطر، إضافة إلى محادثات مع رئيس المجموعة البريطانية في الاتحاد البرلماني الدولي، حيث تم التطرق إلى سبل تعزيز التعاون البرلماني المشترك.

تعزيز التعاون مع برنامج الأغذية العالمي

وفي سياق تعزيز التعاون في مجال الأمن الغذائي، التقى د. شاخه وان عبدالله بممثل الأمم المتحدة لبرنامج الأغذية العالمي، علي رضا قريشي، حيث جرت مناقشة سبل تطوير برامج الأمن الغذائي في العراق، بما في ذلك دعم مشاريع التغذية المدرسية، واستخدام التقنيات الحديثة، مثل الطاقة الشمسية، لمواجهة تحديات نقص المياه، وتحسين استدامة الموارد الزراعية.

لقاءات رسميَّة في واشنطن

وواصل نائب رئيس مجلس النواب العراقي لقاءاته في واشنطن، حيث بحث مع عدد من المسؤولين الأميركيين العلاقات الثنائية والقضايا ذات الاهتمام المشترك. حيث اجتمع د. شاخه وان عبدالله بالسيدة فيكتوريا تايلر، نائب مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط، حيث ناقش الجانبان العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة، في إطار المصالح المشتركة واتفاقية الإطار الاستراتيجي بين البلدين. كما تناولت المباحثات

> لقاءات ثنائية على هامش الاجتماع لبحث القضايا السياسية والاقتصادية والإجراءات اللازمة لتعزيز التعاون بين العراق والدول الأخرى

مستجدات الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في المنطقة، والجهود الرامية لتعزيز الاستقرار الإقليمي. كما التقى بمدير قسم العراق في وزارة الخارجية الأميركية، السيد آرون نيوتن، حيث تم بحث ملف الطاقة والغاز، وأهمية دور البرلمان العراقي في إقرار التشريعات التي تكفل الحفاظ على حقوق الأقليات. وتم التأكيد على استمرار التعاون بين الجانبين لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار في العراق والشرق الأوسط. وضمن جدول أعماله في الولايات المتحدة، زار نائب رئيس مجلس النواب مبنى السفارة العراقية وممثلية حكومة إقليم كوردستان في واشنطن، حيث التقى بعدد من المسؤولين وموظفي السفارة والممثلية. وخلال الزيارة، أكد على ضرورة متابعة أحوال وشؤون الجالية العراقية والكردية في الولايات المتحدة، والاهتمام بقضاياهم، بالإضافة إلى مناقشة آخر المستجدات السياسية في العراق والتطورات الإقليمية والدولية المرتبطة بالملف العراقي. وفي إطار سعيه لتعزيز التعاون الدولي في مجالات السلام والاستقرار، التقى عبدالله برئيس معهد السلام الأميركي بالنيابة والمدير التنفيذي، السيد جورج موس، إلى جانب عدد من أعضاء المعهد ومديري الملفات الخاصة بالشرق الأوسط.

وخلال اللقاء، جرى بحث عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، من بينها ملفّ المعتقلين في مخيم الهول، وسبل إيجاد حلولٍ مستدامة للنزاعات الدولية، وآليات دعم الجهود الدولية لتعزيز السلام والاستقرار بعد الصراعات، ومساندة المساعي الرامية إلى بناء القدرات ودعم التحولات الديمقراطية على مستوى العالم.

في ختام لقاءاته في الولايات المتحدة، أكد د. شاخه وان أن مجلس النواب العراقي مستمر في العمل المشترك مع الحكومة الاتحادية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية، بما يُسهم في تحقيق التنمية والاستقرار في العراق والمنطقة.

برئاسة المندلاوي مجلس النوا

الماليَّة النيابيَّة: تعديلات على قانون الموا

العطواني: ضرورة الالـ

سلام الدراجي

صوَّت مجلس النواب خلال جلسته الرابعة من فصله التشريعي الأول، السنة التشريعية الرابعة للدورة الانتخابية الخامسة، برئاسة السيد محسن المندلاوي النائب الأول لرئيس المجلس على مشروع قانون التعديل الأول لقانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (2023،2024،2025) رقم (13) لسنة 2023 المقدم من اللجنة المالية، والذي يهدف لتعيين جهة استشارية فنية دولية متخصصة تعمل على احتساب الكلف التخمينية العادلة لإنتاج ونقل النفط في إقليم كردستان ولكلٍّ حقلٍ على حدة والحفاظ على الثروة الوطنية وتعزيز الإيرادات الاتحادية الفعلية وتمكين شركة تسويق النفط (سومو) من الاستخدام الأمثل لمنافذ التصدير وتنويعها.

ولعبت اللجنة المالية النيابية، برئاسة المهندس عطوان العطواني، وبمشاركة أعضائها، دوراً محورياً في التشريع والرقابة، من خلال مناقشة وتعديل قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المالية 2025-2024-2023. وتركزت المناقشات بشكل خاص على المادة (12)، المتعلقة بآليات إنتاج وتصدير النفط من إقليم كردستان.

وتُعدُّ الموازنة العامة واحدة من أهم الأدوات الاقتصادية التي تعتمدها الدولة لتحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، إذ تحدد أولويات الإنفاق والإيرادات بما ينسجم مع الأهداف الاستراتيجية للبلاد. وقد شهد ملف الموازنة نقاشات موسعة واستماعاً إلى وجهات النظر بين ممثلي الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، مما تطلب جهوداً مكثَّفة من اللجنة المالية النيابية لإيجاد حلول تحقق العدالة لجميع الأطراف.

ضمان العدالة والالتزام بالمعايير الدستوريَّة

ومن أجل الوصول إلى صيغة مناسبة، ركزت اللجنة على دراسة الجوانب القانونية والاقتصادية والفنية للمادة (12) من قانون الموازنة، بهدف ضمان الشفافية والالتزام بالمعايير الدستورية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث أكدت اللجنة على أهمية الالتزام بالتعديلات بما يحقق المصلحة العامة، مع التشديد على ضرورة تنفيذ ما جاء في القانون لضمان استدامة الموارد المالية.

كما أجرت اللجنة حوارات مكثَّفة مع الجهات المعنية واقترحت تعديلات تشريعية تُسهم في إنهاء الخلافات النفطية بين الحكومة الاتحادية والإقليم، بما يعزز التوازن المالي ويُسهم في استقرار الوضع الاقتصادي.

وأكد رئيس اللجنة المالية النيابية، المهندس عطوان العطواني، أن اللجنة بذلت جهوداً كبيرة في تعديل نصوص قانون الموازنة، مشدداً على ضرورة وضع بنود قابلة للتطبيق تلزم جميع الأطراف بتنفيذها، كما أشار إلى أهمية الحصول على إيضاحات تفصيلية من الجهات المعنية حول آلية تمويل المبالغ والتخصيصات المالية، وطريقة إنتاج وتصدير النفط من الإقليم.

ب يصوت على تعديل الموازنة

زنة لضمان الشفافيَّة وحلِّ الخلافات الماليَّة

نـــزام بـتـنـفـيـذ الـتـعـديـلات

حوارات مكثفة لمتابعة التعديلات

وعقدت اللجنة المالية اجتماعاً مع وزيرة المالية، طيف سامي، لمناقشة السياسة المالية وتعديل بعض بنود الموازنة العامة. وأكدت اللجنة أهمية التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لضمان تنفيذ التعديلات بما يخدم المصلحة العامة.

وتناول الاجتماع التخصيصات المالية للمحافظات، وتأمين رواتب الموظفين، والتأكيد على تنفيذ فقرات قانون الموازنة، خاصة في ما يتعلق بالمشاريع الخدمية.

من جانبها، استعرضت الوزيرة الوضع المالي وأكدت تأمين رواتب الموظفين لعام 2025 بالكامل، مشيرة إلى تحديات موازنة 2024، التي تضمنت عجزاً مالياً بسبب تمويل الحكومة الاتحادية أكثر من 11 تريليون دينار كرواتب لموظفي الإقليم، من دون استلام إيراداته النفطية وغير النفطية، ما أثر سلباً في تمويل بقية المحافظات.

كما أوضحت أن دفع مستحقات الشركات العاملة في الإقليم مرتبط بتقديم تقارير تفصيلية حول كلف الإنتاج والنقل والاستهلاك الداخلي، بالإضافة إلى التزام الإقليم بتسليم جميع إيراداته.

مناقشة آلية تصدير النفط

واستضافت اللجنة المالية وكيل وزارة النفط لشؤون الاستخراج، باسم محمد خضير، ومسؤولين في الوزارة، لمناقشة آليات تصدير النفط من الإقليم، وكلف الإنتاج، وتسديد التخصيصات المالية. وشدد الاجتماع على ضرورة تحقيق العدالة في توزيع الموارد عبر تحليل البيانات وضمان الالتزام بشروط التعاقد بما يخدم المصلحة الوطنية.

اجتماع مع ديوان الرقابة الماليَّة

كما عقدت اللجنة اجتماعاً مع رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي، عمار صبحي خلف، والملاك المتقدم في الديوان، حيث ناقش تفاصيل جداول المستحقات المالية بين الحكومة الاتحادية والإقليم، مع توثيق هذه المستحقات في التقارير الرسمية، فيما تطرق الاجتماع إلى تقدم إجراءات توطين رواتب موظفي الإقليم، التي تجاوزت نسبة 80 بالمئة في المصارف المعتمدة لدى البنك المركزي، مع تحديد نهاية العام كموعد نهائي لإنجاز البطاقات البايو مترية.

وأكدت اللجنة المالية بذات الوقت أهمية تنفيذ قانون الموازنة العامة، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد، وتعزيز التعاون المالي بين المركز والإقليم لضمان الاستقرار المالي.

تنظيم العلاقة القانونيّة مع الشركات النفطيّة

وناقشت اللجنة المالية آليات تنظيم العلاقة القانونية بين الحكومة والشركات النفطية العاملة في الإقليم، لضمان امتثال جميع الأطراف للقوانين الدستورية ضمن توقيتات زمنية محددة، مع إغلاق أي منافذ قد تسمح بالتنصُّل من الالتزامات المالية أو الإدارية.

التصويت على تعديل المادة (12)

صوَّتت اللجنة المالية على تعديل المادة (12) من مشروع قانون الموازنة العامة، والتي تتعلق بكلف إنتاج وتصدير النفط من إقليم كردستان، ورفعتها إلى رئاسة مجلس النواب للمصادقة عليها. وشددت اللجنة على ضرورة الالتزام بالقوانين الدستورية في إدارة الثروات النفطية، وإلزام الإقليم بتصدير النفط عبر القنوات الرسمية، وتعزيز الشفافية في إدارة العقود النفطية.

دعوة الحكومة لإرسال موازنة 2025

ودعت اللجنة المالية الحكومة إلى الإسراع في إرسال قانون الموازنة العامة لعام 2025 إلى مجلس النواب، لإقراره وفق التعديلات المطلوبة، بما يضمن تحقيق العدالة المالية واستقرار الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

جهود استثنائية تكلَّلت بإقرار قوانين الأحوال الشخصيَّة والعفو العام وإعادة العقارات

اللجنة القانونيَّة: نسعى لتحقيق التوازن بين تحديث التشريعات ومواكبة التحديات الاجتماعيَّة

رائد علي

بعد سلسلة من الاجتماعات المكثَّفة على مدار عدة شهور مضت، شملت الاستماع لملاحظات ومقترحات السيدات والسادة النواب علاوة على استضافات لعدد من الجهات المعنية، نجحت اللجنة القانونية في مجلس النواب في إتمام مناقشة وتصويت المجلس على ثلاثة مشاريع قوانين حيوية ذات تأثير كبير في الشأن العراقي.

فقد صوّت مجلس النواب بالمجمل في جلسته الثالثة من فصله التشريعي الأول للسنة التشريعية الرابعة في الدورة الانتخابية الخامسة، برئاسة الدكتور محمود المشهداني، رئيس المجلس، على مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959، ومشروع قانون إعادة العقارات إلى أصحابها التي شملتها قرارات مجلس قيادة الثورة (المنحل)، بالإضافة إلى مشروع قانون التعديل الثاني لقانون العفو العام رقم 27 لسنة 2016.

وأكدت اللجنة القانونية حرصها على إحداث التوازن المطلوب بين تحديث التشريعات بما يتماشى مع التحديات الاجتماعية الراهنة، مع ضمان حماية الحقوق المدنية وحقوق الإنسان.

قوانين حيوية تواكب التحديات المعاصرة

في إطار سعيها لتحديث التشريعات بما يتناسب مع الواقع العراقي، عقدت اللجنة القانونية عدة اجتماعات خلال الأشهر الماضية، برئاسة النائب ريبوار هادي رئيس اللجنة وحضور أعضائها ، لمناقشة التعديلات المقترحة على قانون الأحوال الشخصية، ومشروع إعادة العقارات و قانون العفو العام، لافتة إلى أن هذه التعديلات جاءت استجابة للتحديات القانونية والحقوقية التي تواجه المجتمع العراقي.

الحفاظ على الحقوق المدنيَّة

وقد أكدت اللجنة القانونية أن التعديل جاء ليواكب التغيرات الاجتماعية، مع التركيز على تحسين حقوق الأفراد في القضايا الأسرية، وتحقيق التوازن بين حقوق الأبوين في حالات الانفصال، منوهة بأن مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 يأتي بما يتناسب مع ما ورد في المادة (2) من الدستور، والتي شددت على ضرورة عدم تعارض القوانين مع أحكام الإسلام، وكذلك المادة (41) التي تضمن حرية الأفراد في إدارة شؤونهم الشخصية وفقاً لدياناتهم أو مذاهبهم.

تحقيق التوازن بين الأمن وحقوق الأفراد

وفي ما يتعلق بـ «مشروع» التعديل الثاني لقانون العفو العام رقم 27 لسنة 2016، فقد ناقشت اللجنة في اجتماعاتها الملاحظات المقدمة من الجهات الأمنية المختصة، بما في ذلك جهاز الأمن الوطني وجهاز مكافحة الإرهاب، وتمحورت النقاشات حول ضرورة تحديث التعريفات الخاصة بالانتماء إلى التنظيمات الإرهابية لضمان تطبيق القانون بشكل دقيق وفعّال، مع التأكيد على أهمية حماية الأمن الوطني وتعزيز العدالة.

إزالة آثار قرارات النظام السابق

أما بالنسبة لمشروع قانون إعادة العقارات إلى أصحابها التي شملتها قرارات مجلس قيادة الثورة (المنحل)، فقد ناقشت اللجنة القانونية هذا المشروع بهدف إعادة الحقوق إلى أصحابها الأصليين. حيث أكدت اللجنة على ضرورة إزالة الآثار السلبية الناجمة عن قرارات استملاك الأراضي التي طالت المواطنين في فترات سابقة، بما يُسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

تحديث التشريعات وتعزيز العدالة

من خلال هذه الجهود، تبذل اللجنة القانونية في مجلس النواب العراقي قصارى جهدها لتحقيق العدالة والمساواة بين جميع المواطنين عبر تحديث التشريعات بما يتناسب مع متطلبات العصر. وتستمر اللجنة في عملها لضمان تشريعات أكثر مرونة وكفاءة تواكب التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراهنة.

لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادية تناقش تقرير البرنامج الحكومي (الثالث) وقياس أثره في الواقع

زهراء فليح

تواصل لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادية النيابية اجتماعاتها لبحث تقارير سير أعمال الوزارات : من خلال استضافتها كلاً من وزراء ؛ العمل والشؤون الاجتماعية ، والاتصالات، والعدل ، والبيئة، والصحة ، والكهرباء ، والنفط ، والنقل ، والتخطيط ، والتربية ، والمالية ، والتعليم العالي، والهجرة والمهجرين ، والإسكان والإعمار والبلديات ، والزراعة، والموارد المائية - لبحث تقارير سير الأعمال للوزارات - وفق المنهاج الوزاري وقياسها بما ينسجم مع أهداف البرنامج الحكومي ووثيقة الاتفاق السياسي التي تتجه لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن العراقي ومكافحة الفساد الإداري والحدّ من هدر الأموال العامة واستردادها.

استثمار الموارد البشرية من ذوي الخبرة والكفاءة

وتتابع لجنة التخطيط الاستراتيجي مع مجلس الخدمة العامة الاتحادي معالجة ملفات التعيينات لكافة الاختصاصات لمختلف القطاعات من خلال استضافاتها باتجاه ضرورة تعزيز الكوادر البشرية من ذوي الخبرة والكفاءة لإدارة مؤسسات الدولة واستكمال سعيها مع الجهات ذات العلاقة لاستثمار الموارد البشرية من حملة الشهادات العليا والأوائل (الوجبات المتبقية بالإضافة إلى متابعة ملفّ المتظاهرين من ملاكات المطارات والملاحة الجوية بناءً على المناشدات والتظلُّمات التي وردت إلى مجلس النواب من خلال لجنة التخطيط النيابية التي ضمت ملفّ خريجي العلوم السياسية المتصل بوزارة الدفاع، بالإضافة إلى ملفّ تعيينات الدرجات الوظيفية لكافة الاختصاصات لمختلف القطاعات ووضع الحلول بما لا يتعارض مع الضوابط والقوانين النافذة .

تقييم أداء أمانة بغداد ومشاريعها الخدميّة

كما قيّمت لجنة التخطيط تقرير أمانة العاصمة بغداد وقياس أثر الإجراءات التنفيذية وأولويات برنامج الأمانة في الواقع الخدمي للمواطن خلال لقاءها السيد أمين بغداد والكادر المتقدم في الأمانة لتدارس البرنامج الحكومي السنوي وشمل جميع الإجراءات التنفيذية وأولويات البرنامج ابتداءً من مشاريع قطاع الماء المتمثلة بتطوير وتأهيل شبكات المياه المتهالكة للأحياء السكنية وتمديد شبكات الماء للأحياء الجديدة وتأهيل مشاريع التصفية والخزانات والاستفادة من مياه الأمطار بالإضافة إلى ملفّ مشاريع الطرق للأمانة، ومشاريع تنفيذ شبكات المجاري، فضلاً عن مشاريع البيئة والحزام الأخضر .

من جانبها أكدت رئيس اللجنة النائب ليلى التميمي على أهمية البرنامج الحكومي باعتباره تاريخ أمانة بغداد ويجب أن يتضمن ويظهر التقرير المشاريع الاستراتيجية التي تنفذها الأمانة ويكون المرجع للمؤسسات الحكومية الأخرى (كالمؤسسة التشريعية) .

وأشار نائب الأول لرئيس لجنة التخطيط الدكتور محمد البلداوي إلى أن من أولى أولويات المنهاج الوزاري للحكومة؛ ملفّ مكافحة الفساد الإداري والمالي الذي تمّ التصويت عليه من قبل مجلس النواب، مشيراً إلى أن التقرير لا يتضمن إجراءات للأمانة بهذه الأولوية وكذلك للأولويات الأخرى التي تعتبر من مسؤولية الأمانة الرئيسية، مؤكداً على أهمية الحوكمة الإلكترونية وضرورة تحقيق تقدم وإنجاز من قبل أمانة بغداد بهذا الشأن.

مجلس النواب

الله اكبر

الأحد 2 آذار 2025 العدد 18 Issue No. 18 . Mar . 2025 . 3 Sun

لجنة الزراعة النيابيَّة تواصل جهودها لدعم القطاع الزراعي في العراق

وليد الشمري

تواصل لجنة الزراعة والمياه والأهوار النيابية جهودها لدعم القطاع الزراعي في العراق، من خلال عقد اجتماعات مكثفة مع الجهات المعنية، وإجراء زيارات ميدانية لمتابعة الواقع الزراعي والوقوف على احتياجات الفلاحين والمزارعين. وشملت هذه التحركات لقاءات مع وزراء ومسؤولين حكوميين، فضلاً عن متابعة تنفيذ المشاريع الزراعية والاستثمارية.

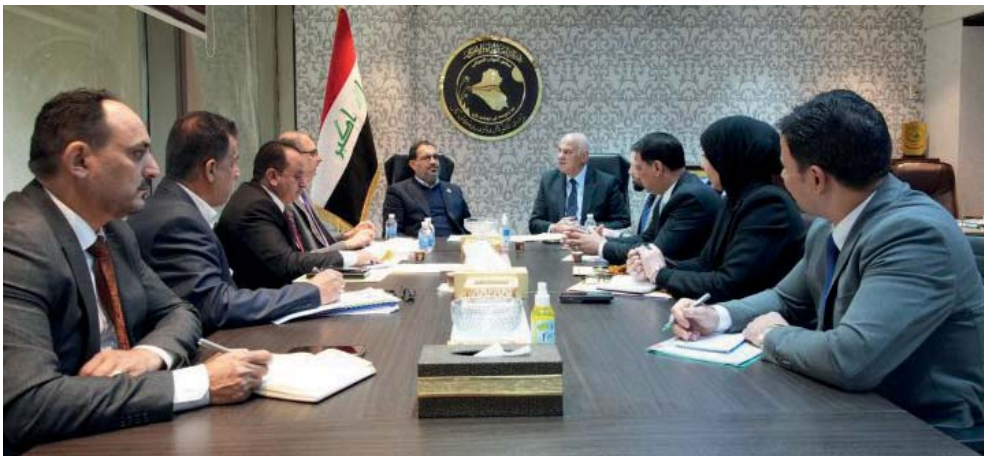

لقاءات واجتماعات مكثفة لمناقشة التحديات الزراعيَّة

وفي هذا السياق عقدت اللجنة، برئاسة النائب فالح الخزعلي، خلال شهر كانون الأول الماضي سلسلة اجتماعات موسعة، حيث استضافت اللجنة وزير الموارد المائية والكادر المتقدم في الوزارة، إلى جانب وزير الزراعة وكبار مسؤولي الوزارة. وتركزت النقاشات حول الخطط الزراعية للمواسم الحالية والمقبلة، وآليات تنفيذها، والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي، إضافة إلى مراجعة الموازنات الاستثمارية والتشغيلية للوزارتين ونسب إنجاز المشاريع الزراعية، لا سيما المتلكئة منها.

زيارات ميدانيَّة لمتابعة احتياجات الفلاحين والمزارعين

وضمن جهود اللجنة الرامية إلى الاطلاع على واقع الزراعة عن قرب، قامت اللجنة بعدة زيارات ميدانية شملت محافظة النجف الأشرف، وقضاء المدائن جنوب بغداد، وقضاء آمرلي في محافظة صلاح الدين. وخلال هذه الزيارات، التقت اللجنة بالفلاحين والمزارعين، واستعرضت أبرز المشكلات التي يواجهونها، مع التركيز على متابعة توفير المستلزمات الزراعية الأساسية، مثل البذور والأسمدة والمبيدات.

متابعة تنفيذ المشاريع الزراعيَّة وخطط الدعم الحكومي

وأكدت اللجنة خلال اجتماعاتها وزياراتها على أهمية تذليل العقبات التي تعرقل تنفيذ الخطط الزراعية، وطالبت الوزارات المعنية بتقديم تقارير تفصيلية عن المشاريع ونسب إنجازها، معربة عن التزامها بمتابعة تنفيذ هذه المشاريع لضمان تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي. في المقابل، أعلنت وزارة الموارد المائية عن نيّتها مراجعة الخطة الزراعية الشتوية بهدف توسيع المساحات المزروعة، بالإضافة إلى إنشاء مشاريع لحصاد مياه الأمطار.

من جانبها، كشفت وزارة الزراعة عن خطط لدعم الفلاحين من خلال توزيع كميات كبيرة من البذور والمبيدات، وتجهيزهم بالآلاف من المرشّات الزراعية، فضلاً عن تسهيل استيراد الحيوانات الحيَّة للحدّ من ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء.

وتأتي تحركات لجنة الزراعة النيابية في إطار مساعيها لتطوير القطاع الزراعي، باعتباره أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني. ومن خلال استمرار اللقاءات الميدانية والتنسيق مع الجهات المعنية، تسعى اللجنة إلى تحقيق بيئة زراعية مستدامة تدعم الفلاحين وتعزز الإنتاج الزراعي في العراق.

فريق عمل « مجلس النواب »

محمد أبو بكر
مدير عام الدائرة الإعلامية

أحمد الياسري
معاون مدير عام الدائرة الإعلامية

رائد علي محمد
مدير قسم التحرير والرصد الاخباري

جرجيس العطوان
مدير تحرير الملحق

علي مجيد
الإخراج الفني